

23 March 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد ألكس فان مووين..... (بلجيكا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٨٠ لمؤتمر نزع السلاح.

وفي بداية هذه الجلسة، اسمحوا لي أولاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبي الحار بزميلتنا الجديدة، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية السيدة كينيدي التي ستمثل بلدها في المؤتمر. وأود أن أؤكد لها تعاوننا ودعمنا الكامل لتنفيذ هذه المهمة. لدي قائمة بأسماء المتكلمين الذين سيلقون كلماتهم اليوم، هناك السفيرة السيدة لورا كينيدي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية والسفير ماريوس غرينيوس ممثل كندا. سأعطي الكلمة الآن للسفيرة السيدة لورا كينيدي.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس على حفاوة الترحيب. وبالفعل، يشرفني أن انضم إليكم اليوم بوصفي الممثلة الدائمة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أن أؤكد لكم دعمي وتعاوني الكاملين من أجل إنجاز عمل المؤتمر وأن أهنيئكم على اضطلاعكم بمسؤولياتكم. وأتطلع إلى العمل مع كل واحد منكم ويحدوني الأمل أن أتصل بكل شخص على حدة كما يسمح بذلك جدولته الزمني.

وإنني وحكومة بلدي حريصتان على المشاركة في هذا المؤتمر من أجل الإسهام بنشاط في نزع السلاح. ويمكن بل يجب أن يكون مؤتمر نزع السلاح في الطليعة، كما قال الرئيس أوباما في وقت سابق من هذا الشهر من أجل "إيقاف انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى عالم خالٍ منها".

وستواصل الولايات المتحدة تخفيض ترسانتها النووية بقدر كبير. ونرحب بالخطوات التي تتخذها دول أخرى لديها أسلحة نووية في هذا الصدد. وخلال "استعراض وضعنا النووي" المقبل سنخفض عدد ودور أسلحتنا النووية ضمن استراتيجيتنا للأمن القومي.

قد حان الوقت للبدء في العمل المتأخر والمهم واللازم للتفاوض بشأن إبرام معاهدة تنهي إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الاستعمال في الأسلحة النووية. وفي العام الماضي، رحبنا باعتماد المؤتمر للوثيقة CD/1864، التي أسفرت عن توافق آراء متوازن وشامل من أجل برنامج عمل سيسمح ببدء مثل هذه المفاوضات. وإننا نعرب عن أسفنا لأن أقلية قليلة اعترضت على تطبيق هذا البرنامج مما تسبب في مزيد من التأخر.

وفي مدينة براغ خلال شهر نيسان/أبريل الماضي، حدد الرئيس أوباما برنامجاً للجهود الدولية من أجل مواجهة المخاطر النووية في جميع أنحاء العالم. وقال الرئيس أوباما إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى استتباب السلام والأمن في عالم بدون أسلحة نووية، وجعل الولايات المتحدة الأمريكية تلتزم بمتابعة الخطوات الملموسة من أجل تحقيق هذا الغرض. وحدد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - كخطوة من بين هذه الخطوات. وتتفق الولايات المتحدة الأمريكية

مع الأغلبية العظمى من أعضاء المؤتمر على أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تأخرت كثيراً وينبغي أن تكون أولى أولويات التفاوض لهذه الهيئة.

ومرة أخرى استشهد بالرئيس أوباما، الذي أوضح في براغ، بأن مواجهة الخطر النووي تتطلب بذل جهود متضافرة على ثلاث جبهات: نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والأمن النووي. لا بلد - بل لا أحد منا - في مأمن من هذه المخاطر وتحمل كلنا مسؤولية العمل سوية للتصدي لهذه المخاطر.

كل واحد من هذه المخاطر متعلق، في جوهره، بوجود المواد الانشطارية وهي العناصر الأساسية في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وبالتالي، تعد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ستضع حداً أقصى لكمية المواد الانشطارية المتاحة عالمياً لصنع الأسلحة النووية، خطوة مهمة يمكننا اتخاذها بهدف الحد من خطر هجوم نووي.

وقد كانت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية منذ أمد أحد الأهداف الرئيسية ضمن تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف. ودعت ولاية شانون لعام ١٩٩٥ إلى التفاوض من أجل معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وينبغي أن تكون هذه المعاهدة "غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعالاً". ومن شأن هذه المعاهدة أن تضع حداً أقصى للمواد الانشطارية الموجودة عالمياً من أجل استعمالها في الأسلحة النووية وبذلك تحد من العدد المحتمل للأسلحة النووية في العالم.

إن وقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنه أن يشكل أساساً لجهود نزع السلاح في المستقبل وقبل تخفيض نسبة الأسلحة، علينا أن نتوقف عن زيادة إنتاجها. وتعترف المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهذا المنطق، حيث تدعو إلى القيام بمفاوضات، أولاً من أجل إنهاء سباق التسلح النووي؛ وثانياً من أجل نزع الأسلحة النووية؛ وثالثاً بشأن نزع السلاح العام والتام.

وقد حققنا الكثير من الإنجازات على جبهة نزع السلاح، وإن كان ما زال لدينا الكثير مما ينبغي عمله. وانتهى سباق التسلح أثناء الحرب الباردة. ووفقاً للتقديرات المنشورة، انخفض عدد الرؤوس الحربية من أعلى نسبة بلغت حوالي ٧٠ ٠٠٠ رأس إلى نحو ٢٥ ٠٠٠ رأس حربية الآن.

ورغم أنه ليست هناك حاجة الآن إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لإيقاف سباق التسلح أثناء الحرب الباردة، فإن من شأنها أن تعزز المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الأسلحة منذ انتهاء الحرب الباردة.

غير أنه في بعض المجالات، ما زالت تزداد المخزونات من الأسلحة النووية مع ما يصاحب ذلك من شبح زعزعة الاستقرار الإقليمي الناجم عن سباق التسلح النووي.

ويمكن أن تساعد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في منع حدوث ذلك وستمكن من تعزيز الشفافية والاستقرار عن طريق التحقق الدولي من إنتاج المواد الانشطارية.

وإذا نظرنا بعيداً إلى المستقبل بهدف تخفيض المخزونات من الأسلحة النووية إلى أرقام أدنى من أي وقت مضى - وإلى الصفر في آخر المطاف - فمن المرجح أن تقوم مراقبة المواد الانشطارية بدور متزايد الأهمية. وعلى الأرجح سيتطلب تحقيق تخفيض هذه المخزونات قدراً أكبر من الثقة المتبادلة ما بين الدول ذات الصلة. وسيصبح وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها أساساً مهماً من أجل كسب هذه الثقة.

ومن شأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يسهم إسهاماً كبيراً في عدم الانتشار النووي. فبالنسبة إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، ستعزز تعهدها بعدم اقتناء أسلحة نووية مع أخذ تعهد بعدم إنتاج المواد الانشطارية لهذا الغرض. وبالنسبة إلى الدول الأطراف الحائزة لأسلحة نووية، ستكون هذه المعاهدة دليلاً ملموساً على التزامها بترع السلاح النووي والحد من المخاطر النووية عبر أنحاء العالم.

وعن طريق تحسين مراقبة المواد الانشطارية عبر أنحاء العالم، من شأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أن يساعد أيضاً على منع الإرهابيين من الحصول على هذه المواد. ومن طرق ضمان عدم وقوع هذه الأسلحة في أيدي غير أمينة العمل على معرفة مصيرها تماماً. وستسهم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عن طريق معالجة آليات معرفة مصير هذه المواد في تحقيق الأمن من الإرهاب النووي.

وتشاطر الولايات المتحدة الأمريكية الأغلبية العظمى من أعضاء هذا المؤتمر - وغيرها من الدول غير الأعضاء في هذه الهيئة - الاعتقاد المشترك بأن هناك ضرورة ملحة لتعزيز المراقبة على المواد الانشطارية. وتمثل مخزونات المواد الانشطارية قوة كامنة لإنتاج الأسلحة النووية. وينبغي تعزيز المراقبة بشكل منتظم من أجل بناء الثقة اللازمة التي تسمح بإجراء تخفيضات كبرى في القوات النووية. ومع تقلص القوات النووية، تصبح هذه المراقبة أكثر أهمية.

وستواصل الولايات المتحدة الأمريكية القيام بدورها لتلبية هذه الحاجة ويحدونا الأمل أن هذه الهيئة، التي وضعت الهيئات السابقة لها عدداً من المعاهدات التاريخية، ستضطلع بدورها. وقد كان واضحاً منذ وقت طويل أن المفاوضات من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستكون صعبة وستستغرق سنوات لإتمامها. وهذا ما يجعل الأمر أكثر إلحاحاً لكي نبدأ العمل في أسرع وقت ممكن. وكفانا ١٥ سنة من التقاعس.

وتلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل لجعل هذا المطمح الجماعي الطويل الأجل من أجل إبرام معاهدة تنهي إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة، واقعاً ملموساً. ونرحب

بتبادل فعلي للآراء ومنفتح وببداية مبكرة للمفاوضات. ونسلم ونوافق بأن على مؤتمر نزع السلاح، بوصفه أول هيئة تفاوضية متعددة الأطراف لنزع السلاح، أن يرى أن جميع القضايا المدرجة في جدول أعماله قد تكون، في الوقت المناسب، موضع "مفاوضات مقبلة" - كما هو مبين بوضوح في الوثيقة CD/WP.559. ونتطلع للمشاركة في المناقشات الموضوعية بشأن كافة "القضايا الأساسية" للمؤتمر، بينما نبدأ نظرياً المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبالنظر إلى ما بعد مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أشير إلى ما يبذله بلدي من جهود من أجل الحد من الأسلحة النووية وتقييد نطاق انتشار الأسلحة. سنسعى إلى الحصول على موافقة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة من أجل التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا نحث الدول الأخرى على إكمال تصديقاتها أيضاً، ولا سيما تلك الدول التي تعد تصديقاتها ضرورية من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ. وسنواصل وقفنا الاختياري للتجارب النووية وكذلك وقفنا الاختياري على المدى الطويل بشأن إنتاج المواد الانشطارية لاستعمالها في صنع الأسلحة النووية. ويعمل مفاوضونا بشكل حثيث مع نظرائهم في الاتحاد الروسي من أجل إتمام معاهدة متابعة لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)، والتي ستجبر على القيام بتخفيضات مهمة. كما سنواصل شراكتنا العالمية التي تسعى إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم الإيصال المرتبطة بها.

وفي شهر أيار/مايو، سأنضم إلى العديد منكم في نيويورك حيث سنسعى إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتذكرنا هذه المعاهدة التي نتفاوض من أجلها هنا بما يمكن إنجازه بشكل جماعي في مدينة جميلة ومتميزة مثل جنيف. وتعد هذه المعاهدة ركن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعد مادته السادسة تعبيراً عن التزامنا ونداءنا المدوي من أجل نزع السلاح.

وسأأخذ هذا المؤتمر عطلة عما قريب. وعندما يبدأ الجزء الثاني لدورتنا، آمل أن نتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عملنا وأن نكون قادرين على توجيه جهودنا إلى المفاوضات والمناقشة الكاملة والموضوعية لجميع بنود جدول الأعمال. وستجدون في الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً فعالاً في هذه الجهود ومن أجل إقامة حوار كامل وموضوعي بشأن جدول أعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا، السفير ماريوس غرينيوس.

السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أنضم إليكم وأرحب بزميلتنا الجديدة، السفيرة لورا كينيدي، في هذه الهيئة المبجلة.

في هذا الأسبوع سننهي الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠ ولن نجتمع في هذه القاعة مرة أخرى لمدة شهرين. وسنكون في منتصف سنة ٢٠١٠ عندما نعود من جديد إلى هذا المنتدى في شهر حزيران/يونيه. وهكذا فإننا الآن أمام فرصة لتقييم ما حققناه من إنجازات والنظر في آفاق المستقبل.

سيدي الرئيس، إن كندا تنوه بجهودكم المستمرة بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج العمل القائم على أساس الوثيقة CD/WP.559 ونتعهد بتقديم كامل دعمنا. وتعرب كندا عن خيبة أملها بسبب تبديد فرصة إبرام اتفاقين لتوافق الآراء جرى تحقيقهما العام الماضي. بالطبع، كان الاتفاق الأول هو الوثيقة CD/1864. وكان الثاني هو قرار الجمعية العامة في الخريف الماضي ٢٩/٦٤، والذي حث مؤتمر نزع السلاح على الموافقة، في مطلع عام ٢٠١٠، على برنامج عمل يتضمن البدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. والأدهى من ذلك أن دولاً جنحت، حسب رأينا، إلى الابتعاد عن القبول الواسع النطاق لولاية شانون بشأن التفاوض على هذه المعاهدة. وإذا ابتعدنا عن الصيغة المتفق عليها لولاية شانون بمرونتها المتأصلة، من أجل البحث عن شيء آخر قد يمنح الأمل في يقين أكبر، فإن كندا تخشى أن تظل جهودنا لاعتماد برنامج عمل غير مثمرة.

ونحن نغادر هذه القاعة، ليس وفد بلدي الوحيد الذي يساوره شعور بالكآبة. فمنذ أسبوعين، في ١١ آذار/مارس، تساءل زميلنا الهولندي عما إذا كان مؤتمر نزع السلاح قد عاد إلى موقف "التملص من اتخاذ القرارات" الذي وُصف من طرف مشروع "بلوغ الإرادة الحاسمة" بأنه مجرد "تظاهر بأخذ القرار". وربما قلت إن المؤتمر قد عاد إلى موقف "التظاهر بأداء مهمته". وأخشى عدم إمكانية إنجاز توافق للآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في أي وقت قريب.

وكما أننا ننظر إلى المستقبل، يجدر بنا أيضاً أن ننظر إلى الوراء ونتذكر أن مؤتمر نزع السلاح ونظامه الداخلي أخذتا شكليهما خلال الحرب الباردة وهي مرحلة اتسمت بوجود عالم ثنائي القطب يهيمن عليه معسكران يواجه أحدهما الآخر ولهما عدد هائل من الأسلحة النووية. وخلال هذه الفترة، التي مضت الآن، قيل إن مؤتمر نزع السلاح كان يؤدي وظيفته عندما كان الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن يتفقون فيما بينهم على أن يؤدي وظيفته. آنذاك، لم تكن قاعدة توافق الآراء عائقاً أمام قدرة مؤتمر نزع السلاح على الاضطلاع بولايته من أجل التفاوض.

ومع ذلك، وفي إطار عالم اليوم المتعدد الأقطاب يتمتع مؤتمر نزع السلاح بمشاركة نشطة من طرف جميع أعضائه، سواء أكانوا أعضاء في تحالفات أم غير منحازين، أياً كان تعريفهم. ولكن عندما ندخل هذه القاعة، فإننا لا زلنا نحاول أن يعمل المؤتمر على نهج الحرب الباردة، عاملين داخل مجموعات إقليمية عتيقة، مع إمكانية استخدام ٦٥ حق نقض تحميم

بظلالها على سير عمل المؤتمر. ومن المفارقة، أن قاعدة توافق الآراء التي تعيق الآن تقدمنا، هي قاعدة لا يمكن، على ما يبدو، تغييرها بدون التوصل إلى توافق آراء.

بعد إحدى عشرة سنة دون مفاوضات - وحتى قبل ذلك، لم تدم المفاوضات إلا بضعة أسابيع - انتهت كندا - ولسنا أول من يفعل ذلك - إلى اعتبار أن عمل نزع السلاح في هذا المكان هو في مأزق يقتضي استعمال أساليب جديدة للمضي به قدماً. وإن الجزء الأهم في عبارة "مؤتمر نزع السلاح" هو "نزع السلاح"، وليست كلمة "مؤتمر". فهذا المنتدى هو مجرد وسيلة من الوسائل من أجل إحراز تقدم نحو الهدف النهائي لنزع السلاح. وتبقى البنود المدرجة ضمن جدول أعمالنا مهمة. ولا تبشر الآفاق بأن العمل الموضوعي للمؤتمر سيبدأ في المستقبل القريب. وإذا أردنا حقاً أن نولي عناية لنزع السلاح، فيجب أن نكون مستعدين للبحث عن حلول بديلة خارج هذه الهيئة. وقد جرى استكشاف أحد هذه الحلول البديلة في عام ٢٠٠٥. وبعد خمس سنوات، ربما حان الوقت لإعادة النظر فيها.

وترغب كندا في دعوة كل عضو في المؤتمر إلى استخدام الشهرين القادمين ليدرّس بطريقة إبداعية نهجاً جديدة لنزع السلاح أي "التفكير خارج النطاق التقليدي". ومن الأمثل، عندما نعود في شهر حزيران/يونيه، أن نقوم بذلك من خلال التوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج العمل. بيد أنه إذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب أن نكون مستعدين لاستكشاف سبل أخرى يمكننا بواسطتها تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح.

فقد اقترحت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، مبادرة للتعاون مع معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح استرعت انتباهنا بوصفها نشاطاً مفيداً وجديرة بدعمها على نطاق واسع. ورغم ذلك، يُلاحظ أن المناقشات ليست بديلاً عن المفاوضات الرسمية. وإنه من الأهمية بمكان أن يستمر العمل قصد وضع المعاهدة.

إن هذه القاعة مليئة بأفراد أكفاء ومبدعين. والآن حان وقت الأفكار الجيدة والأهم من ذلك، حان وقت العمل. فلنعد إلى مؤتمر نزع السلاح بعد شهرين ونحن مستعدون للعمل بطريقة مبتكرة لهذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل المحترم لكندا على البيان الذي أدلى به.

ليس على قائمتي متكلم آخر يرغب في أخذ الكلمة. هل هناك وفد آخر يريد أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة إلى الممثلة المحترمة لكرواتيا.

السيدة زونك براندت (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنني أخذت الكلمة لأول مرة، تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهتكم، بالنيابة عن فريق غير رسمي من الدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، على توليكم منصب رئيس المؤتمر. وأتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم للوصول بالمؤتمر إلى الانخراط في عمل موضوعي خلال مدة ولايتكم.

وإننا نعرب عن شكرنا لكم وللرئيس السابق، السفير المحترم، السيد خوستوف من بيلاروس، على مشاركتكم.

وأتشرف، سيدي الرئيس، بأن أدلي بهذا البيان الذي يؤيد مضمون رسالة أرسلها إليكم بالأمس، سيدي الرئيس، عدد من الدول المراقبة.

في رسالتنا، أشرنا إلى أن الفريق غير الرسمي للدول المراقبة، بتنسيق من تايلند، تم تشكيله في اجتماعنا الأول، في ٩ آذار/مارس. وكان الباعث على هذه الخطوة أمرين: على المدى المتوسط، بسبب الهدف المشترك لطلب الدول المراقبة بأن تصبح أعضاء في مؤتمر نزع السلاح؛ وعلى المدى القصير، بسبب الحاجة الفورية التي تشعر بها جميع الدول المراقبة من أجل تحسين حصولها على المعلومات فيما يتعلق بأعمال مؤتمر نزع السلاح. فالعديد منكم يعلم أن طرائق إشراك الدول المراقبة المهمة في مؤتمر نزع السلاح وإطلاعها على التطورات الحاصلة فيه من قبل مجموعاتهم الإقليمية تختلف اختلافاً كبيراً. واستناداً إلى هذه الدوافع المشتركة، أنشئ الفريق غير الرسمي للدول المراقبة في ظل التنسيق القدير لتايلند.

وعلى نحو ما ورد في المادة ٢ من النظام الداخلي، "يجري استعراض العضوية في المؤتمر على فترات منتظمة". ويمكن بسهولة أن توصف فترة الإحدى عشرة سنة التي انقضت منذ آخر توسيع لنطاق العضوية في عام ١٩٩٩ بأنها "فترة منتظمة". وبالنسبة لأولئك الذين يجادلون بأنه لا مجال لمناقشة توسيع نطاق العضوية ما دام المؤتمر لا يستطيع حتى الاتفاق بشأن برنامج العمل، يمكن أن أقول إنه ليس من باب الصدفة أن الجمود الذي يواجهه المؤتمر يتزامن إلى حد ما مع الجمود في توسيع نطاق العضوية. ونود أن نعرب عن شكرنا إلى الذين أعربوا عن دعمهم لتوسيع هذه الهيئة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية.

سيدي الرئيس، بالنيابة عن الفريق غير الرسمي للدول المراقبة، أود أنؤكد لكم وكذلك للرؤساء المقبلين لهذا العام تعاوننا الكامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل هناك ممثلون آخرون يطلبون الكلمة؟ لا يبدو أن هناك من يرغب في ذلك. وفيما يخص العمل الموضوعي للمؤتمر، أود أن أخبركم بأن الرئاسة تقوم بإعداد خطة تسمح بعقد مشاورات ثنائية مع جميع أعضاء المؤتمر. وستبدأ هذه المشاورات بأسرع وقت ممكن وستستمر خلال فترة ما بين الدورات، هنا وفي نيويورك، على هامش المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وهكذا فقد انتهت أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة للمؤتمر بعد عطلة الربيع وستعلن الأمانة العامة عنها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.